

جمارك دبي» تطلق مبادرة «تقارير التصدير» لزيادة مكاسب التجار»



- أحمد مصبح: خدمات جمركية مبتكرة لدعم التجارة واستقطاب الاستثمارات
- خالد البستاني: منصة تسهم في رفع مستويات الامتثال الضريبي

«دبي: «الخليج»

تخطو جمارك دبي خطوة أخرى متقدمة نحو دعم التجار في إمارة دبي، للتغلب على التحديات وزيادة العائد على مكاسبهم، حيث أطلقت الدائرة خدمة «تقارير التصدير للتاجر» التي من شأنها التسهيل على التجار لتطبيق نسبة الصفر لضريبة القيمة المضافة على تصدير السلع من قبل وكلاء التخليص أو وكلاء الشحن المعيّنين من قبل المشترين في الخارج، خلال فترة محددة بـ 90 يوماً، وكان التجار يواجهون تحدياً يتمثل في عدم قدرتهم على تطبيق نسبة الصفر على صادرات السلع بسبب عدم وجود ما يثبت القيام بعملية التصدير

استيفاء المتطلبات

ويتعين على التاجر استيفاء جميع المتطلبات والشروط الأخرى الخاصة بتطبيق الضريبة بنسبة الصفر على تصدير السلع، بما في ذلك الاحتفاظ بشهادة الخروج والمستندات التجارية التي تثبت عملية التصدير والتأكد من تصدير السلع خلال الفترة المحددة، علماً بأن خدمة «تقرير التصدير للتاجر» تطبق فقط على السلع المستوردة، والتي تتم إعادة تصديرها لاحقاً، ولا تطبق على السلع المقتناة محلياً.

وتهدف الخدمة الإلكترونية الجديدة إلى توفير مستندات داعمة فيما يتعلق بتصدير السلع لاستيفاء الشروط المنصوص عليها في تشريعات ضريبة القيمة المضافة لتمكين التجار من تطبيق نسبة الصفر على تصدير السلع.

شراكة وتكامل

وقال خالد البستاني مدير عام الهيئة الاتحادية للضرائب: «جاء إطلاق خدمة تقارير التصدير لضريبة القيمة المضافة للتاجر، نتاج جهود حثيثة من الشراكة والتكامل بين الهيئة وجمارك دبي بهدف تحقيق المصلحة العامة والارتقاء بالاقتصاد الوطني عبر توفير خدمات استباقية تخدم المتعاملين وتتواءم مع تطلعات القيادة الرشيدة للوصول للتنافسية العالمية.

وأضاف: تمثل خدمة «تقارير التصدير للتاجر» منصة مبتكرة تسهم في رفع مستويات الامتثال الضريبي وتشجع دافعي الضرائب على الالتزام الذاتي مما يساهم في تنفيذ سياسات تنويع الاقتصاد الوطني، وزيادة الإيرادات غير النفطية. وأتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير لفريق عمل جمارك دبي على جهودهم المبذولة في إنجاح مشروع إطلاق هذه الخدمة الذكية، ونتطلع دائماً إلى بناء جسور التعاون على كافة المستويات ومع جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة بهدف رفع جودة الحياة في بيئة مستدامة، وتطوير خدمات حكومية استباقية للارتقاء بمستوى رفاهية أفراد المجتمع.

تسهيلات تجارية وجمركية

وأعرب أحمد محبوب مصبح عن خالص التقدير للشركاء في الهيئة الاتحادية للضرائب لجهودهم المخلصة في التعاون والتنسيق المشترك من أجل خدمة القطاع التجاري ودعم تطوره عبر تقديم أفضل التسهيلات التجارية والجمركية للتجار والشركات لدعم قدرتهم على زيادة التبادل التجاري بين دبي وكافة دول العالم، لتحقيق أهداف خطة الدولة لتمكين الاقتصاد وكذلك خطة دبي الخمسية بوصول قيمة تجارة دبي الخارجية إلى تريليوني درهم خلال خمس سنوات، وقد سجلت تجارة دبي الخارجية غير النفطية في الربع الأول من العام 2021 نمواً بنسبة 10% لتصل قيمتها إلى 354.4 مليار درهم مقابل 323 مليار درهم في الربع الأول 2020، ويشكل منها إعادة التصدير والتصدير ما يقارب 150 مليون درهم.

وأضاف: «تتوج هذه الخدمة الإلكترونية الجديدة والخدمات والتسهيلات التي توفرها جمارك دبي لتعزيز النمو في تجارة دبي الخارجية، من خلال دعم قدرة المتعاملين على تحقيق المكاسب من اختيارهم دبي مقصداً لعملياتهم التجارية ينطلقون منها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، ما يرسخ مكانتنا كعاصمة للاقتصاد ومركز تجاري دولي يمتاز بتطور بنيته التحتية في الموانئ والمطارات والمناطق الحرة والطرق البرية ويقدم للتجار أفضل مستوى من الخدمات اللوجستية والجمركية، مما يعزز القدرات التصديرية للدولة وللوصول إلى أسواق جديدة تنفيذاً لرؤية صاحب السمو». «الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله

قناة إكسبو الجمركية

وقال: «يأتي إطلاق الخدمة الجديدة ونحن نستعد لانطلاق معرض إكسبو العالمي في دبي الذي يمثل أهم حدث اقتصادي يشهده العالم على طريق التعافي الاقتصادي من آثار جائحة كوفيد 19، حيث نعمل في جمارك دبي على توفير أفضل الخدمات والتسهيلات للمشاركين في المعرض وفي مقدمتها قناة إكسبو الجمركية الذكية المخصصة لهذا الحدث العالمي».

وأكد أن جمارك دبي تضع التطوير المبني على الابتكار الدائم للخدمات والتسهيلات الجمركية في مقدمة أولوياتها لضمان إسعاد المتعاملين والاستجابة لكافة متطلباتهم من أجل مواكبة حزم التحفيز الاقتصادي التي أطلقتها قيادتنا الحكيمة بهدف تعزيز الانتعاش الاقتصادي وتقديم نموذج تقني به دول العالم في التعافي من تأثير الأزمات العالمية، وتحويل تحدياتها إلى إنجازات على طريق التقدم إلى تحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071 انطلاقاً من احتفالنا في عام الخمسين باليوبيل الذهبي لدولة الإمارات، الذي يتوج الإنجازات الكبرى التي حققتها الدولة منذ تأسيس الاتحاد لتقدم للعالم تجربة رائدة في النجاح والإنجاز.

بيانات صحيحة

ومن جانبه استعرض إدريس بهزاد مدير إدارة إسعاد العملاء في جمارك دبي، تفاصيل خدمة «تقارير التصدير للتاجر» الإلكترونية، موضحاً أنه يلتزم المستورد بتقديم أرقام بيانات الاستيراد الصحيحة إلى وكيل التصدير للمشتري في الخارج، ومن ثم الإشارة إلى بيانات الاستيراد الأصلية الصحيحة في بيانات التصدير بما يمكن المستورد من استصدار «تقرير التصدير للتاجر» وفق البيانات الدقيقة للاستيراد والتصدير ويقدم هذا التقرير لإثبات التصدير ويرفق مع شهادة الخروج ويقوم المستورد/ وكيل التصدير بإصدار التقرير تلقائياً من خلال توفير الرمز الجمركي للمستورد وتحديد نطاق الفترة المطلوبة للتقرير، بعد ذلك يقوم بعرض وتحميل «تقرير التصدير للتاجر» وتقديمه كداعم لتطبيق الضريبة بنسبة الصفر على تصدير السلع، مؤكداً أنه ولغرض التحقق من صحة التقرير واعتماده من قبل الهيئة الاتحادية للضرائب، توفر جمارك دبي للهيئة أيضاً إمكانية عرض أو بحث أو تحميل التقرير المقدم من المستورد/وكيل التصدير أو إنشاء تقرير جديد باستخدام رقم التسجيل الضريبي للمستورد، ويمكن أن تطلب الهيئة من المستورد/وكيل التصدير توفير شهادة الخروج.

وأكد أن جمارك دبي تحرص على إسعاد متعامليلها وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة لهم من خلال متابعة تجاربهم وانطباعاتهم وقياس مدى كفاءة وفعالية خدمات الدائرة المقدمة لهم من خلال العديد من الوسائل، حيث جاءت ردود أفعال العملاء على الخدمة الجديدة أكثر من إيجابية، وأشادت مجموعات العمل والتجارة بالجهود الكبيرة التي تبذلها جمارك دبي بالوقوف بجانبهم لتجاوز أي تحديات قد تطرأ على أعمالهم وتعزيز العائد عليها.

دبي التجارية

تتوفر الخدمة الجديدة على موقع دبي التجارية وستنطبق على أنواع معينة من البيانات الجمركية وهي (الاستيراد إلى السوق المحلي من دول العالم الأخرى - الاستيراد إلى السوق المحلي من المنطقة الحرة - الاستيراد إلى السوق المحلي من المستودع الجمركي - الاستيراد إلى السوق المحلي من دول مجلس التعاون الخليجي (بيان الاستيراد الإحصائي) - التصدير من السوق المحلي إلى دول العالم الأخرى أو التصدير من السوق المحلي إلى دول مجلس التعاون الخليجي (بيان الصادر الإحصائي)، والتي تشير إلى أي من أنواع بيانات الاستيراد المذكورة تحت بند رقم البيان الجمركي (PDN) السابق.

